تحت رعاية سمو رئيس مجلس الوزراء ولمدة 3 أيام

الملتقى الاقتصادي الأول «تمكين أسواق رأس المال» ينطلق اليوم

- بورصلي: تقديم مبادرة شاملة لتمكين وتطوير بورصة الكويت

أماني بورصلي

- المؤتمر يناقش في 4 محاور رئيسية تعزيز تنافسية وتطوير الأسواق

تنطلق ، اليوم ، فعاليات مؤتمر الملتقى الاقتصادي الأول : تمكين أسواق الأوراق المالية برعاية سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ جابر المبارك والذي يناقش أهمية تمكين البورصات المحلية والإقليمية في ضوء الأهمية المتزايدة التي توليها الكويت لأسواق في تعزيز معدلات النمو الاقتصادي وتحقيق رؤية كويت جديدة 2035.

وفي هذا السياق ، أشارت وزيرة التجارة والصناعة الأسبق ورئيس اللجنة المنظمة للمؤتمر د. أماني بورصلي إلى أن جلسات المؤتمر الممتدة على مدى 3 أيام برعاية سمو رئيس مجلس الوزراء ستشهد حضورا كبيرا ومتنوعا لمتخذي وصانعي القرار في العديد من الشركات والبنوك المحلية والإقليمية ، بالإضافة إلى عدد من خبراء أسواق المال في بورصات عالمية وإقليمية.

مشروع وطني

ولفتت بورصلي إلى أن فكرة ومحاور المؤتمر تعكس تطور وزيادة حجم سوق الأوراق المالية وتنوع قطاعاتها وتحفيز الشركات على الادراج باعتباره مشروع وطني من أهم ركائز تحقيق رؤية صاحب السمو أمير البلاد في تحويل الكويت لمركز مالي وتجاري.

تعزيز السيولة ورفع القدرة التنافسية لأسواق رأس المال أبرز الأهداف

ورش عمل متخصصة للمشاركين على هامش فعاليات الملتقى

وقالت بورصلي إن الملتقى يمثل فرصة لتسليط الضوء على أهمية دور البورصات في تعزيز مكانة اقتصاد الدولة على العوائد المادية والمعنوية لادراج الشركات العائلية وتعزيز نمو الأسواق المالية والمحلية والإقليمية وتعزيز تنافسيتها على المستويين الاقليمي والدولي.

وأوضحت أن المؤتمر يمثل كذلك فرصة فريدة لجمع كافة جهات الاختصاص ذات العلاقة بالبورصة واستعراض وجهات نظر أطراف القطاع الخاص والجهات الرقابية على المستويين المحلي والخليجي ، إضافة إلى وجهات نظر المتخصصين والجمعيات المهنية والبنوك والاتحادات ذات العلاقة.

أهداف الملتقى

وتطرقت بورصلي لأهداف الملتقى المتمثلة في 10 محاور أبرزها عرض رؤى البورصات في دول مجلس التعاون الخليجي والمنطقة في ضوء رؤى القيادات لتحويل عواصم الدول إلى مراكز مالية في إطار تمكين القطاع الخاص ورفع مساهمة الناتج المحلي الإجمالي. وأضافت أن من بين الأهداف الأخرى أثر اخضاع البنوك لمعايير بازل 3 ومدى تأثيرها على أداء وسيولة الأسواق.

ولفتت أن الملتقى يهدف كذلك إلى تسليط الضوء على قانون هيئة أسواق المال وعرض أهم التحديات التي تواجه أسواق رأس المال وتقديم مبادرة تمكين البورصة في نهاية الملتقى ورفعها للجهات المعنية في الدولة.

محاور الملتقى

وفيما يتعلق بمحاور الملتقى ، قالت إن المحور الأول سيستعرض بالتحليل الوضع الحالي للبورصة في ظل تداعيات الأزمة المالية العالمية والمحلية وأهم الانجازات التي تحققت والتجارب العالمية والإقليمية لتطوير البورصات في الأسواق الناشئة ، فيما يناقش المحور الثاني أسباب ادراج الشركات في البورصة والتحديات التي تواجهها. ويناقش المحور الثالث من الملتقى معايير بازل 3 والمتطلبات المحاسبية الحديثة وآثارها على البنوك وشركات القطاع الخاص.

ويتناول المحور الرابع من الملتقى انعكاس تطوير وتمكين البورصة على مكانة اقتصاديات دول المنطقة والاقتصاد الكويتي والمشاركين في السوق من شركات تدقيق وشركات استثمار ووساطة مالية وعرض آراءهم ومقترحاتهم في تمكين وتطوير البورصات وأسواق الأوراق المالية وعرض لآرائهم ومقترحاتهم في تمكين وتطوير البورصات وأسواق الأوراق المالية.

وأكدت بورصلي أن الملتقى سيقدم مبادرة شاملة لتمكين أسواق الأوراق المالية يتم عرضها في اليوم الثاني من فعاليات المؤتمر تحمل جملة من التوصيات والمقترحات تهدف في مجملها إلى تحفيز نمو البورصة وتحسين أوضاعها خلال السنوات القادمة ورفع درجة تنافسيتها وتعزيز السيولة وحجم التداول.

وأضافت أن الملتقى سيشهد إقامة 3 ورش عمل متخصصة لتطوير مهارات المشاركين في مجال إدارة المخاطر والمؤشرات والتحليل الاقتصادي لأسواق المال.

على هامش مشاركته في منتدى اقتصادي النمسا

الفرجاني يشيد بالعلاقات الاقتصادية والتجارية بين تونس والكويت

جانب من أعمال المنتدى

أشاد كاتب الدولة لدى وزير الشؤون الخارجية التونسية المكلف بالدبلوماسية الاقتصادية حاتم الفرجاني امس الاثنين بالعلاقات المتميزة التي تجمع تونس ودولة الكويت لاسيما في المجالات الاقتصادية والتجارية.

وقال الفرجاني على هامش مشاركته في منتدى اقتصادي نمساوي – تونسي بفيينا انه سيقوم بزيارة رسمية الى دولة الكويت في منتصف العام المقبل على رأس وفد كبير من رجال الاعمال التونسيين وان الزيارة سيتخللها اقامة منتدى اقتصادي تونسي – كويتي.

واضاف ان الدورة السادسة للجنة الفنية التجارية التونسية الكويتية والتي انعقدت في تونس في سبتمبر الماضي أكدت ضرورة دفع علاقات التعاون الاقتصادي والتجاري بين البلدين الشقيقين بما يرتقي لمستوى العلاقات السياسية المتميزة.

واشاد بالدعم المالي واللوجيستي الذي تقدمه دولة الكويت لإنجاح القمة العربية المقبلة التي ستستضيفها تونس في مارس المقبل.

وذكر الفرجاني انه بالتوازي مع اعمال القمة العربية المزمع عقدها في تونس سيتم تنظيم منتدى اقتصادي يهدف الى تعزيز الدبلوماسية الاقتصادية بين الدول العربية.

كما تطرق المسؤول التونسي الى العلاقات التونسية – الكويتية من منظور الدبلوماسية الاقتصادية قائلا ان العلاقات بين البلدين شهدت نقلة نوعية وملحوظة تجسدت في عقد الدورة الثالثة للجنة المشتركة في ديسمبر 2015 بالكويت وفي الزيارة المتميزة للرئيس التونسي الباجي قائد السبسي الى الكويت مطلع عام 2016 والتي عكست حرصا مشتركا على تعزيز علاقات الاخوة والتعاون بين البلدين.

واشار الى التنسيق القائم بين الكويت وتونس في العديد من المجالات بما فيها الدعم المتبادل للترشح للمنظمات الدولية والاقليمية.

وحول التعاون الثنائي من منظور الدبلوماسية الاقتصادية قال الفرجاني "ان التعاون المالي يعد احد اهم محاور التعاون الثنائي ابرزها (الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية) بتمويل مشاريع في تونس في العديد من المجالات منذ عام 1963".

كما ثمن الدعم الذي قدمته الكويت لإنجاح المسار الديمقراطي في تونس ما بعد الثورة مبينا ان الصندوق الكويتي ساهم في تمويل بعض المشاريع التنموية التي هي بصدد الانجاز على غرار مشروع انشاء وتجهيز معهدين عاليين للدراسات التكنولوجية في مدينتي (قابس) و(مدنين) ومشروع تطوير المسالك الفلاحية وانجاز الجزء الثاني من الطريق الحزامية لتونس العاصمة.

وحول طبيعة التعاون الاستثماري بين البلدين والاجراءات التي اتخذتها تونس لجذب الاستثمارات الكويتية قال الفرجاني ان القانون الاستثماري الجديد في تونس مشفتح على المستثمر الاجنبي بشكل عام والخليجي بشكل خاص.

واضاف "ان تونس تقدم امتيازات كبيرة للمستثمر الخليجي من شأنها تشجيعه على الاستثمار في تونس والتي يمكنها موقعها الجغرافي المتميز من ان تكون منصة انطلاق للمستثمر الخليجي في اوروبا وافريقيا على حد سواء".

وذكر الفرجاني ان الجانبين التونسي والكويتي استكملا اخيرا اجراءات المصادقة على اتفاق التعاون بين حكومتي تونس ودولة الكويت في مجال الاستثمار مشيرا الى دخول هذا الاتفاق حيز التنفيذ منذ مطلع مارس الماضي.

وحول عدد الشركات الكويتية العاملة في تونس اوضح ان عدد هذه الشركات ذات رأس مال كويتي او مشترك بلغ 19 شركة بقيمة استثمارية اجمالية تقدر ب 441 مليون دينار تونسي (اي يعادل حوالي 151 مليون دولار) حيث وفرت 4364 فرصة عمل.

وبين ان الهيئة العامة للاستثمار الكويتية متمثلة في (المجموعة التونسية – الكويتية للتنمية) تدير الاستثمارات العامة الكويتية برأس مال قيمته 300 مليون دينار تونسي (حوالي 102ر6 مليون دولار).

وكشف عن ان (المجموعة التونسية – الكويتية) تولت في ابريل 2017 تقديم مشروع برنامجها الاستثماري بقيمة 2ر1 مليار يورو (اي يعادل 4ر1 مليار دولار) على مدى عشر سنوات مما سيمكن من خلق 7000 وظيفة.

«أرامكو» توقع مذكرات تفاهم واتفاقيات بـ 26 مليار دولار

شركة أرامكو

وقعت شركة (أرامكو) السعودية أمس الاثنين عددا من مذكرات التفاهم والاتفاقيات مع عدد من الموردين بأكثر من 100 مليار ريال نحو (666ر26 مليار دولار امريكي) تشمل 31 تعاونا تجاريا.

جاء ذلك في كلمة ألقاها رئيس (أرامكو) وكبير إداريها التنفيذيين المهندس أمين الناصر امام الدورة الرابعة لمنتدى ومعرض (اكتفاء 2018) بمركز معارض الظهران الدولي في الدمام والذي تنظمه (أرامكو).

وقال ان (أرامكو) وقعت خلال المنتدى الحالي عددا من مذكرات التفاهم والاتفاقيات مع الموردين بأكثر من 100 مليار ريال نحو (666ر26 مليار دولار) تشمل 31 تعاونا تجاريا وسيكون للكثير منها تأثير مباشر على (اكتفاء) لافتا الى ان (أرامكو) تخصص حاليا 51 بالمئة من إنفاقها على المواد والخدمات محليا.

وأوضح الناصر "اننا وقعنا خلال الشهر الماضي في منتدى مبادرة (مستقبل الاستثمار) بالرياض اتفاقيات بنحو 125 مليار ريال نحو (333ر33 مليار دولار امريكي) في مختلف مجالات الأعمال.

واضاف في هذا السياق ان "الشركات التي استثمرت بالمملكة تتمتع الآن بوضع يؤهلها للاستفادة بشكل أكبر من الفرص المتاحة".

وذكر ان "المنتدى يمثل علامة فارقة لتحقيق أهداف المحتوى المحلي لدينا حيث تلعب فعاليات المنتدى دورا في تحقيق النفع لجميع الأطراف بالتعاون مع موردينا الدوليين من خلال زيادة حصتهم في السوق أو نقل منتجاتهم إلى المملكة".

ومن جانبه قال أمير المنطقة الشرقية الأمير سعود بن نايف في كلمته ان (أرامكو) جعلت الشراكة الاستراتيجية بينها وبين مورديها نموذجا لما يمكن أن تسهم به شركات ومؤسسات القطاع الخاص لتحقيق الهدف الطموح في مجال تعزيز المحتوى المحلي في الصناعات والخدمات.

واضاف ان الأهداف والمؤشرات التي حددها برنامج (اكتفاء) للاستثمار سوف يكون لها آثارها في تحقيق نقلة نوعية في مجال توطين الصناعات والتقنيات والوظائف.

وتشهد أعمال منتدى (اكتفاء 2018) الذي تنظمه (أرامكو) السعودية خلال يومي 26 و 27 نوفمبر الجاري جلسات نقاشية وورش عمل وعروضا تقديمية حول أفضل الممارسات في عدة مجالات مثل المتطلبات التنظيمية والتمويل والبحث والتطوير إضافة إلى تطوير المواهب.

ويتم خلال المنتدى إلى جانب توقيع الاتفاقيات ومذكرات التفاهم تقديم جوائز (اكتفاء 2018) لعدد من المصنعين ومقدمي الخدمات لجهودهم والتزامهم بتطبيق مبادئ اكتفاء لهذا العام.

وتعد المشاركة في برنامج (اكتفاء) إلزامية لجميع موردي (أرامكو) السعودية حيث يهدف البرنامج إلى تحقيق 70 بالمئة من المحتوى المحلي وخلق الآلاف من فرص العمل وتصدير 30 بالمئة من إنتاج السلع وخدمات الطاقة المحلية بحلول عام 2021.

خلال مشاركته في معرض البناء والإنشاءات «بيج 5»

العجمي: الكويت قطعت شوطاً كبيراً في دعم الصناعة المحلية وترويجها

اكد نائب المدير العام لتنمية الصادرات في الهيئة العامة للصناعة الكويتية محمد العجمي امس الاثنين اهمية المشاركة في المعارض الصناعية الاقليمية والدولية لترويج المنتج المحلي الكويتي وإيجاد فرص مميزة لتصديره خارج الدولة.

وقال العجمي على هامش مشاركته في معرض البناء والإنشاءات (بيج 5) المقام في دبي ان الهيئة أعدت خطة ترويجية للمصانع الكويتية تقوم على المشاركة في الفعاليات والمعارض الصناعية الكبرى في الشرق الأوسط وشمال افريقيا وأوروبا على مدار العام.

واضاف ان الخطة تهدف لتسويق المنتج الصناعي المحلي إقليميا وعالميا مبينا ان الكويت قطعت شوطا كبيرا في دعم الصناعة المحلية وترويجها ما اتاح ظهور منتجات كويتية مميزة على مدى الأعوام السابقة.

وذكر ان ثمة 16 مصنعا كويتيا يشارك في معرض (بيج 5) بنسخته الحالية والذي يعد من اكبر معارض البناء والإنشاء في منطقة الخليج والشرق الأوسط موضحا ان تلك المصانع موزعة على 7 اجنحة رئيسية داخل المعرض.

واوضح العجمي ان معرض (بيج 5) يعتبر اكبر فعالية للتشييد والبناء في المنطقة حيث يشارك فيه اكثر من 2600 شركة من 137 دولة من ضمنها مصانع وشركات عالمية واخرى خليجية وعربية.

وقال ان المعرض يعد "فرصة نوعية" لترويج المنتج الكويتي الاكثر اقبالا من قبل الزوار حيث من المتوقع ان يزوره اكثر من 65 الف زائر متخصص وذلك بحسب الإحصائية الصادرة عن اللجنة المنظمة للمعرض.

وقال ان المصانع الكويتية المشاركة متخصصة في مجالات صناعية متنوعة مثل صناعة العوازل واللوحات الكهربائية والفيبر جلاس والتكييف اضافة الى مصانع الاصباغ وصناعة الابواب والشبابيك الجاهزة.

وشدد العجمي على ضرورة تعريف الزائرين بمنتجات البناء المختلفة التي تصنع داخل دولة الكويت وفي الوقت نفسه اتاحة المجال للمصانع الكويتية بالاحتكاك مع المصانع العالمية الاخرى التي لها حضور في هذه الفعالية.

من جهته قال مدير ادارة الترويج والفرص التصديرية في الهيئة العامة للصناعة الكويتية حماد الزعبي ان الهيئة حريصة على المشاركة بهذا المعرض كل عام حيث يعتبر الابرز على مستوى المنطقة مضيفا ان الهيئة "من اهدافها تعريف الدول المشاركة بالمنتج الكويتي" إضافة إلى الاستفادة من الخبرات العالمية المشاركة فيه.

وذكر الزعبي ان الهيئة تبحث عن فرص لتسويق المنتجات الوطنية في الأسواق العالمية وتقوم بدراسة العديد من الأسواق التي من الممكن ان ينتشر فيها المنتج الكويتي "علما بان المنتج الوطني يتميز بجودة عالية وكذلك بسعر مناسب يتيح له اختراق بعض الأسواق الغربية". واكد دعم الهيئة للمصانع الكويتية المشاركة بنسبة 100 بالمئة من القيمة الإيجارية للجناح الواحد وتتحمل ايضا تكاليف شحن المعروضات مما يحقق هدفها في ايصال المنتجات الكويتية الى الاسواق الاقليمية والعالمية.

واوضح ان كل هذا الدعم المادي والمعنوي الذي تقدمه الهيئة بهدف ترويج الصناعة الكويتية إقليميا.

يذكر ان وفد الهيئة العامة للصناعة الكويتية يضم إضافة إلى العجمي والزعبي كلا من رئيس قسم المعارض في لينا الموسى ومديري 16 شركة صناعية كويتية تشارك في النسخة الحالية للمعرض.

«المركزي» يصدر وثيقة الإطار العام للبيئة الرقابية التجريبية للابتكارات التقنية

أعلن محافظ بنك الكويت المركزي الدكتور محمد الهاشل اصدار البنك وثيقة الإطار العام للبيئة الرقابية التجريبية لدعم المبادرات المبتكرة للابتكارات التقنية وتنظيمها رقابيا بما يخدم مصلحة الاقتصاد الكويتي.

وقال الهاشل في تصريح صحفي امس الاثنين انه استكمالا لجهود (المركزي) في سبيل توفير السياسات والتعليمات الرقابية الملائمة لدعم المنتجات والخدمات ونماذج الأعمال المتطورة في مجال التقنيات المالية الحديثة فقد تم إصدار وثيقة الإطار العام للبيئة الرقابية التجريبية لدعم المبادرات المبتكرة في هذا المجال.

واضاف ان الهدف الأساسي من هذه الوثيقة هو تعزيز دور (المركزي) في تبني الابتكار وتشجيعه عن طريق إعفاء المشارك في البيئة الرقابية التجريبية مؤقتا من بعض المتطلبات الخاصة بتطبيق التعليمات الرقابية أو استيفاء التراخيص المطلوبة وذلك من خلال توفير بيئة مناسبة لاختبار المنتجات والخدمات المقترحة القائمة على أعمال الدفع الإلكتروني أو المرتبطة بها.

وفيما يتعلق بالمراحل البيئة الرقابية التجريبية افاد الهاشل بانها تتمثل في أربع مراحل تبدأ بمرحلة تقديم الطلب عبر الموقع الإلكتروني للبنك المركزي ليتم مراجعته والتحقق من استيفائه لجميع المتطلبات.

واضاف انه بعد ذلك تأتي مرحلة تقييم الطلب من النواحي الفنية والأمنية والرقابية المرتبطة بالمنتج أو الخدمة المقترحة ويتبع هذا مرحلة الاختبار التي يتم خلالها بدء الاختبار الفني والأمني والعملي للمنتج أو الخدمة المقترحة من خلال بيئة تجريبية معدة لذلك.

وذكر أن تلك المراحل تنتهي بمرحلة الاعتماد التي يتم خلالها اتخاذ القرار المناسب بشأن طرح المنتج أو الخدمة للجمهور.

وأكد أنه حرصا من بنك الكويت المركزي على مشاركة البنوك المحلية في التطبيق العملي لوثيقة الإطار العام للبيئة الرقابية التجريبية فقد تم الترتيب لانضمام ممثلين عن البنوك المحلية لفريق عمل (المركزي) المسؤول عن تقييم المنتجات والخدمات المقترحة.